قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة 2024-2030

وثيقة معلومات أساسية

سبتمبر 2024

AR
CD/24/5
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الفريق القيادي المكلف بالهجرة (23 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر)، وبالتشاور مع فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة (التي تضم 43 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر)

وثيقة معلومات أساسية

استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة 2024-2030

عرض موجز

يغادر عدد متزايد من الأشخاص منازلهم وبلدانهم بحثا عن الأمان أو عن آفاق أفضل. وقد يواجه المهاجرون، ومنهم اللاجئون، مخاطر خاصة وشديدة تُعرِّضهم للأذى سواء أكانوا مسافرين برا أو بحرا، أم عالقين عند المعابر الحدودية، أم يعيشون في بلدان العبور أو المقصد أو في مخيمات أو في أماكن احتجاز، وفي بعض الأحيان قد يتعرضون لتلك المخاطر عند عودتهم. ولما كانت الدول تتشدد أكثر وأكثر في السياسات والممارسات المتعلقة بالهجرة، فيُخشى أن ذلك قد يؤدي إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، ويقوض أمنهم وكرامتهم وحقوقهم.

وقد دأبت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) منذ أمد بعيد على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين في إطار مهمتها الأساسية المتمثلة في تخفيف المعاناة الإنسانية وحماية الحياة والصحة والحفاظ على كرامة الإنسان. وقد وُلِدت استراتيجية الهجرة المُرفقة بهذا القرار من رَحِم الحاجة إلى تبني منظور مشترك واعتماد مجموعة من الأولويات لتعزيز فعالية العمل الإنساني المبني على مبادئ الذي تقوم به الحركة مع المهاجرين ومن أجلهم، مع الاستفادة من قوة ولاياتها التي تكمل بعضها بعضا وكفاءاتها الجماعية. وإدراكا لهذه الحاجة، اعتمدت الحركة في مجلس المندوبين لعام 2022 القرار رقم 9 "رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة" الذي كلَّف فريقَ الحركة القيادي المكلف بالهجرة بأن يضع أولَ استراتيجية للهجرة على الإطلاق لاعتمادها في عام 2024، وذلك بدعم من فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة وشبكات الهجرة الإقليمية والمختبر العالمي لدراسة الهجرة.

وتحدد استراتيجية الهجرة هذه ثلاثة أهداف استراتيجية للحركة: 1) حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية بطريقة آمنة وكريمة وفعالة، ويشمل ذلك حصولهم عليها من خلال المساعدة الإنسانية، في جميع مراحل رحلتهم؛ 2) وتقديم الدعم اللازم لتعزيز صمود المهاجرين واحتوائهم، لتمكينهم من تحسين تأهبهم للصدمات والأزمات وتكيفهم معها والمساهمة في مجتمعات جامعة؛ 3) وحماية حقوق المهاجرين وسلامتهم وكرامتهم، مع إيلاء اهتمام خاص لمواطن الضعف الخاصة. وتدعو الاستراتيجيةُ إلى التعاون المستمر مع الدول والأطراف المعنية الأخرى، واتخاذ مكونات الحركة لإجراءات مباشرة في جميع الأهداف الثلاثة.

وقد نتجت استراتيجية الهجرة عن عملية تشاورية وتشاركية شاملة. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون والتنسيق ومواءمة الممارسات بين مكونات الحركة. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعو القرارُ المقترح جميعَ مكونات الحركة إلى تعزيز الإلمام بهذه الاستراتيجية وفهمها، وإدماج محتواها في استراتيجياتها وخططها وبرامجها الخاصة ذات الصلة، استنادا إلى ولاياتها وأدوارها ومسؤولياتها ومجالات خبرتها وقدراتها وسياقاتها المحددة، وحشد الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الاستراتيجية.

1) المقدمة

عكفت الحركة منذ عهد بعيد على العمل بنشاط على تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تنشأ في سياق الهجرة، ومنها الاحتياجات المتعلقة بسلامة المهاجرين وحسن حالهم وكرامتهم وتمكينهم، وذلك تماشيا مع المهمة الأساسية للحركة المتمثلة في تخفيف المعاناة الإنسانية وحماية الحياة والصحة ودعم كرامة الإنسان. ويتحمل كثير من المهاجرين مشقة كبيرة ويتعرضون للمخاطر والأذى والتمييز والإقصاء خلال رحلتهم، بغض النظر عن الأسباب التي دفعتهم إلى مغادرة منزلهم وبلدهم (سواء بحثا عن الأمان أو الفرص أو الآفاق الأفضل)، وهذا يشمل تعرضهم لذلك عند سفرهم على الطرق البرية والبحرية في بلدان المرور العابر وبلدان المقصد، بل وعند عودتهم إلى بلد المنشأ في بعض الأحيان. وهؤلاء المهاجرون الذين يعيشون في أوضاع هشة، إلى جانب أسرهم ومجتمعاتهم، هم الذين يقعون في صميم عمل الحركة المتعلق بالهجرة.

كما أن مساهمة الحركة في مجال الهجرة تكمن في وجودها في شتى البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال شبكتها التي لا مثيل لها من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) التي تندمج فروعها المحلية ومتطوعوها في المجتمعات المحلية، وتكمن أيضا في فهمها المباشر للاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالهجرة. فذلك يُمكِّن الحركة من توفير الخبرة والمساهمة في استمرارية توفير الحماية والخدمات الإنسانية على طول مسارات الهجرة وفي بلدان المنشأ/العودة والعبور والمقصد. وإضافةً إلى المجموعة المتنوعة من المساعدات التي تقدمها الجمعيات الوطنية –ابتداء من الرعاية الصحة والإغاثة وصولا إلى المأوى والمعلومات– تمتلك الحركة قدرة كبيرة وخبرة طويلة في حماية الروابط العائلية، ولذلك تستطيع أن تُقدِّم دعما قيّما للمهاجرين وأسرهم، إذ يزداد يوما بعد يوم تعرُّض المهاجرين للانفصال عن ذويهم أو انقطاع الاتصال بهم أو فقدانهم. ويتجلى ذلك في استراتيجية الحركة لإعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025 والقرار الخاص باقتراح تمديدها إلى عام 2030.

وتتّبع الحركة نهجا ذا طابع إنساني بحت يتماشى مع مبادئها الأساسية ويجعلها تمنح الأولوية للعمل من أجل المهاجرين الأشد ضعفا واحتياجا إلى الدعم، بغض النظر عن دوافع هجرتهم أو مكان وجودهم أو وضعهم. والالتزام بالمبادئ الأساسية يسمح للحركة بأن تتعامل مع بيئة عمل يزداد تسييسها يوما بعد يوم، وبأن تُركِّز على الاستجابات المدفوعة باحتياجات المهاجرين ومواطن ضعفهم الخاصة، وأيضا الاستجابات التي تسترشد بحقوق المهاجرين والالتزامات القانونية ذات الصلة وتسعى إلى ضمان احترامها. كما أن هذا النهج القائم على المبادئ يسمح للحركة بأن تكون جهة اتصال موثوقا بها وقادرة على المشاركة في حوار مع الدول والأطراف المعنية بشأن حماية المهاجرين وضرورة الحفاظ على الحيز الممنوح للعمل الإنساني في مجال الهجرة.

وتماشيا مع نهجها الإنساني القائم على المبادئ، تستخدم الحركة وصفا فضفاضا لمصطلح "المهاجر" يشمل جميع الأشخاص الذين يغادرون أو يفرون من منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بحثا عن الأمان أو عن آفاق أفضل، ويكون ذلك خارج البلد عادةً، وقد يكونون في محنة ويحتاجون إلى الحماية أو المساعدة الإنسانية، بغض النظر عن وضعهم. ويشمل ذلك الوصفُ اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين العديمي الجنسية، والعمال المهاجرين، والمهاجرين الذين تعتبرهم السلطات غير نظاميين، وفئات أخرى. وقد اعتُمِد هذا الوصف في سياسة الهجرة لعام 2009 الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، وأُعيد تأكيده في الوثائق الرئيسية لسياسة الحركة واستراتيجيتها، مثل استراتيجية الاتحاد الدولي بشأن الهجرة 2018-2022 واستراتيجية الحركة لإعادة الروابط العائلية واستراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030.

وتُقدِّم الحركة دعما للمهاجرين في وقت السلم، وفي حالات النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى، وفي غيرها من حالات الطوارئ الإنسانية الواسعة النطاق، التي قد تشهد نزوح أفراد متضررين ومجتمعات محلية داخل حدود البلدان أو خارجها.

وتساعد الحركة أيضا على تهيئة الظروف التي تسمح باحتواء المهاجرين في المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وبتقديم مساهمة إيجابية في تلك المجتمعات. كما أن ولايات مكونات الحركة وأدوارها ومسؤولياتها ومجالات خبرتها التي يكمل بعضها بعضا، ولا سيما دور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، تُمكِّن الحركةَ من تعزيز العمل الجماعي القوي ومساعدة الدول على الوفاء بالالتزامات والتعهدات القانونية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تستطيع الحركة أن تسهم في تنفيذ الأهداف الإنسانية للأطر العالمية ذات الصلة بالهجرة، مثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2) معلومات أساسية

إن القرارات والحوارات الرفيعة المستوى في الاجتماعات الدستورية السابقة أكَّدت مرارا وتكرارا التزام الحركة والقيمة التي تضيفها في مجال الهجرة. وإدراكا لضرورة ضمان وجود رؤية مشتركة وتركيز واضح في شتى مكونات الحركة للتصدي للأولويات الإنسانية الملحة في مجال الهجرة، اعتمدت الحركة في مجلس المندوبين لعام 2022 القرار 9 "رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة" الذي كلَّف فريق الحركة القيادي المكلف بالهجرة بوضع أول استراتيجية للهجرة على الإطلاق لاعتمادها في عام 2024. والنص المُقدَّم إلى مجلس المندوبين هذا ناتجٌ عن عملية شفافة وشاملة للجميع وتشاركية استُفيد فيها من التجربة والخبرة الجماعيتين للحركة.

فقد جرت عملية تشاور واسعة النطاق بين شهري فبراير وسبتمبر من عام 2023، وتضمنت هذه العملية جولتين من المشاورات العالمية والإقليمية التي تناولت موضوعات معينة وتولى قيادتها العامة الفريقُ القيادي المكلف بالهجرة، من أجل مناقشة وجمع الإسهامات المتعلقة بمحتوى الاستراتيجية المستقبلية للحركة بشأن الهجرة وهيكل تلك الاستراتيجية. وقد تولى المختبر العالمي لدراسة الهجرة تيسير هذه العملية بدعم من فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة والشبكات الإقليمية المعنية بالهجرة. واستفادت أيضا عملية إعداد الاستراتيجية من الخبرة التقنية لفريق عامل معني بالاستراتيجية تابع للحركة ومن المشورة التي قدمتها لجنة استشارية للتجارب المُعاشة تضم موظفي الجمعيات الوطنية ومتطوعيها الذين شاركوا في الأنشطة المتعلقة بالهجرة وعاشوا تجربة الهجرة في أوضاع هشة.

واسترشدت أيضا الاستراتيجيةُ وأولوياتها ببحوث عن مستقبل الهجرة والعمل الإنساني أجراها المختبر العالمي لدراسة الهجرة. واستند ذلك إلى نهج الاستشراف الاستراتيجي، وانطوى على التشاور مع خبراء من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية (ومنها منظمات إنسانية) والحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

3) التحليل

تُوضِّح الأقسامُ الفرعية الآتية أسبابَ القرارات التي اتُّخذت عند إعداد الاستراتيجية، وأهدافها، والنُّهج التي استندت إليها.

(ألف) التصميم

صُمِّمَت الاستراتيجية بوصفها بيانا رفيع المستوى للنية الجماعية يحدد المسارَ ويضع الأولويات المشتركة لعمل الحركة مع المهاجرين ومن أجلهم خلال المدة من عام 2024 إلى عام 2030.

وتعرض الاستراتيجيةُ رؤيةً تتمثل في "المستقبل المثالي" الذي تطمح إليه الحركة وتلتزم بالعمل من أجله بالتعاون مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى؛ والأهدافَ الاستراتيجية والإجراءات المناظرة ذات الأولوية التي توضح المجالات التي سينصب

عليها تركيز جهود الحركة وما ستفعله للمساهمة في تحقيق هذه الرؤية؛ وعناصرَ التمكين التي تتجلّى فيها القدرات والموارد والنُّهُج الشاملة التي لا غنى عنها لتنفيذ هذه الاستراتيجية والتي ستستثمر الحركة فيها.

وحرصا على الوضوح والإيجاز، ولضمان أن تظل الاستراتيجية نفسها مُلائمة عالميا حتى عام 2030، لا يحتوي النص على بيانات أو تحليلات متعلقة بسياقات جغرافية مُحدَّدة أو إرشادات لمساعدة مكونات الحركة على التنفيذ. كما أن القسم السابع من الاستراتيجية (تنفيذ استراتيجية الهجرة) يُلزِم الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة بإعداد ثلاث وثائق إضافية لتفعيل الاستراتيجية، ألا وهي خطة عمل عالمية، ومجموعة أدوات للتنفيذ، وخطة رصد (انظر القسم 5 أدناه).

وتتسم الاستراتيجية بطابع عام عن عمد، فهي لا تُسنِد المهام إلى مكونات الحركة الدولية أو تُحدِّد أدوار كل منها، وذلك لأن الاستراتيجية يلزم تطبيقها في مجموعة متنوعة من السياقات ومن جانب مختلف مكونات الحركة التي تعمل بقدرات مختلفة وفي إطار ولايات وأدوار متباينة وتكمل بعضها بعضا مُعرَّفة خاصة في النظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتفاق التنسيق داخل الحركة لتحقيق أثر جماعي (اتفاق إشبيلية 2.0). وستُقدِّم خطة العمل العالمية تفاصيل عن مساهمات شتى مكونات الحركة في تنفيذ الاستراتيجية، بما يتماشى مع ولاياتها وأدوارها التي تكمل بعضها بعضا ومواردها وقدراتها وخبراتها، فضلا عن السياقات والوقائع الإنسانية لكل منها.

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تركز على المخاطر ومواطن الضعف التي تنشأ في سياق الهجرة، فإنها تُقرّ بأهمية ما قد يوجد من روابط بين النزوح الداخلي والتنقل عبر الحدود، وبالحاجة إلى استجابات شاملة ومُنسَّقة عند الاقتضاء. وتوفر هذه الاستراتيجية وسياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة لعام 2009 وسياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي (التي اعتُمدت بالقرار 5 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2009) الوضوحَ المفاهيمي والاستراتيجي الضروري لكي تتصدى الحركة للتحديات الخاصة بالنزوح الداخلي والهجرة (بما في ذلك النزوح عبر الحدود) والصلات المحتملة بين الاثنين.

(باء) الأهداف

تُوجِّه استراتيجيةُ الهجرة جهودَ الحركة المستقبلية نحو ثلاثة أهداف متساوية الأهمية ويُعزز ويكمل بعضها بعضا، إضافةً إلى الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بكل هدف منها. وتدعو الاستراتيجيةُ إلى التعاون المستمر مع الدول والأطراف المعنية الأخرى، واتخاذ مكونات الحركة لإجراءات مباشرة في جميع الأهداف الثلاثة.

الخدمات الأساسية

يركز هذا الهدف على قدرة الحركة على تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين لتلبية احتياجاتهم الملحّة، مثل الغذاء والماء والصرف الصحي والنظافة الصحية، والوصول إلى معلومات عن الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية والإحالة الآمنة والكريمة إليها، بما في ذلك من خلال مراكز الخدمة الإنسانية. وإضافةً إلى ذلك، يشمل هذا الهدف عملَ الحركة مع الدول والأطراف المعنية الأخرى بشأن إتاحة إمكانية الحصول الآمن على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية على طول مسارات الهجرة لجميع المهاجرين، دون تمييز وبغض النظر عن وضعهم.

القدرة على الصمود، والاحتواء

الإجراءات التي تتخذها الحركة لتقديم الخدمات الأساسية يجب أن يرافقها اهتمام باحتياجات المهاجرين والآثار الواقعة على المجتمعات المحلية على المدى الأبعد، بما فيها المجتمعات المحلية المضيفة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود ودعم الاحتواء. لذلك، يوضح هذا الهدف ما يلزم من دعم للنهوض باستقلال المهاجرين وقدرتهم على المساهمة الإيجابية في المجتمعات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويشير إلى الإجراءات التي تهدف إلى إمداد المهاجرين المعرضين لأوضاع ضعف، بمن فيهم اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، بالدعم الخاص بسُبُل العيش والتدريب المهني والفرص الأخرى لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم، فضلا عن جهود الحركة الرامية إلى تصحيح التصورات السلبية والخاطئة عن الهجرة وتعزيز القبول من خلال العمل المجتمعي. ويشمل هذا الهدف أيضا إجراءات للحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي، ولتعزيز استراتيجيات التأهب والتكيف، ولدعم اللاجئين بغية تطبيق حلول تتناسب مع أوضاعهم.

الحماية

إن هشاشة وضع المهاجرين تُعرِّضهم لدرجة أكبر من المخاطر المتعلقة بالحماية في المراحل المختلفة لرحلتهم. ولتقليل هذه المخاطر وتخفيف حدة الأضرار الناجمة عنها، يسعى هذا الهدف إلى تعزيز عملية إمداد المهاجرين بخدمات الحماية، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة بضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والاتجار في البشر، والمهاجرين المحتجزين، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المفصولين عن ذويهم، وأسر المهاجرين المفقودين. كما يسعى هذا الهدف إلى تعزيز ما تبذله الحركة من جهود لمنع انتهاكات حقوق المهاجرين والتصدي لتلك الانتهاكات، ومنها ما يحدث عندما يجد المهاجرون أنفسهم مُحاصَرين بالنزاعات المسلحة أو غيرها من أوضاع العنف أو مُعرَّضين لخطر الانضمام إلى عداد المفقودين، ولا سيما من خلال التواصل مع الدول بشأن التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي.

(جيم) النُّهُج

يتضح من اختيار عوامل التمكين أن استراتيجية الهجرة تتّبع النُّهُج الشاملة الآتية التي لا غنى عنها لتحقيق أهدافها:

- المشاركة المجدية للمهاجرين ضرورية للمشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المتضررين. ويسترشد هذا المنظور بضرورة تمكين المهاجرين والمجتمعات المحلية بوصفهم أشخاصا مستقلين لهم الحق في رسم مسار حياتهم، لتمكينهم من تحديد احتياجاتهم واتخاذ قرارات مستنيرة والحفاظ على سبل عيشهم وتحسين سلامتهم. ولذلك، ستُنفِّذ الحركة عمليات تشاركية تركّز على منظور الأشخاص الذين عاشوا تجربة الهجرة، وستستثمر في إتاحة فرص لهم ليشاركوا في عمل الحركة بصفتهم قادة وموظفين ومتطوعين، حسب تطلعاتهم وقدراتهم.
- الجمعيات الوطنية هي الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات للمهاجرين والشريك الموثوق به لحكومتها في المساعي الإنسانية. ولذلك من المهم الاستثمار في تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية، لأنها تتمتع بحضور محلي قوي وهي الجهات المستجيبة الأولى في الحركة.
- الدبلوماسية الإنسانية، بما في ذلك المناصرة، مكون أساسي في العمل الذي تقوم به الحركة من أجل المهاجرين. ولا تسعى الحركة إلى أن تحل محل الدول، ولذلك تؤمن بأهمية التعاون مع الدول وتشجيعها على الوفاء بالتزاماتها بحماية المهاجرين ومساعدتهم واحترام الالتزامات القانونية الدولية.

- يمكن أن يؤدي التنسيق والتعاون إلى تحسين فعالية عمل الحركة على أرض الواقع، ولا سيما في سياق الهجرة، حيث تتمتع الحركة بوضع فريد على طول مسارات الهجرة في جميع أنحاء العالم. كما أن تعزيز التعاون العابر للحدود يمكن أن يضمن استمرار تقديم الرعاية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.
- الحفاظ على التواصل الشخصي والتفاعل البشري أمر ضروري لكسب ثقة المهاجرين والمجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، تُتيح التكنولوجيا الرقمية فرصا عظيمة للحفاظ على التواصل والوصول إلى المعلومات، خاصة للمهاجرين المرتحلين. ولكن يجب على الحركة أن تدرك ما يُلازم التكنولوجيات الرقمية من مخاطر حماية البيانات. ولذلك يجب على الحركة، في ظل تعزيز الشمول الرقمي، أن تستخدم منصات آمنة وأن تواظب على مراجعة إدارتها للبيانات لضمان التوافق مع المعايير واللوائح المعمول بها.

4) الآثار المترتبة على الموارد

سيلزم توفير موارد كافية لوضع استراتيجية الهجرة موضع التنفيذ، ولنشر الموارد البشرية والتكنولوجية والمادية المناسبة اللازمة لدعم ما تقوم به الحركة من الأنشطة الحالية والمتوقعة المتعلقة بالهجرة. وفي إطار دورهما المتمثل في الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، سيسعى الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة إلى العمل مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، لتسخير أدوات وآليات التمويل الحالية واستكشاف أدوات وآليات جديدة لحشد الموارد المالية اللازمة لدعم التنفيذ الناجح للاستراتيجية. كما أن مكونات الحركة ستتبادل الخبرات أو المعلومات أو الموارد أو كل ذلك معا لتعزيز العمل القائم على المبادئ وضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية.

5) التنفيذ والرصد

تؤدي جميع مكونات الحركة دورا في المساهمة فيما تقوم به الحركة من استجابة إنسانية متعلقة بالهجرة، وذلك وفقا للولايات والأدوار والمسؤوليات والقدرات ومجالات الخبرة الخاصة بكل مُكوِّن. وتقع على عاتق الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولية فردية عن إدماج استراتيجية الهجرة في أُطر عملها وبرامجها وخططها، لكي تتحول إلى إجراءات ملموسة. ولأنه لا يستطيع أي مُكون من مكونات الحركة بمفرده تنفيذ كل إجراء من إجراءات الاستراتيجية في كل بلد، سيعمل كل مُكوِّن على تحديد المجالات التي يمكن أن يكون فيها ذلك المُكوِّن أكثر ملاءمة وكفاءة بناء على ولايته وأدواره وقدراته وسياقه الخاص. وستستفيد عملية تنفيذ الاستراتيجية من الجهود التي بُذلت والدروس التي اكتُسبت في مختلف فِرَق الحركة المعنية بحماية المهاجرين ومساعدتهم، فجميع هذه الفِرَق لديها القدرة على أن يعزز بعضها بعضا. وعلى وجه الخصوص، يجب عند تنفيذ استراتيجية الهجرة مراعاة أوجه التآزر مع استراتيجية الحركة بشأن إعادة الروابط العائلية.

وقد ذُكر في القسم السابع من الاستراتيجية أن الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة سيُشرفان على تنفيذ استراتيجية الهجرة، وسيكونان مسؤولين عن ضمان تفعيلها، بما في ذلك السعي إلى حشد جهود مكونات الحركة وهيئاتها التقنية المعنية. كما أن الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة سيمنحان الأولوية لإنجاز ثلاث وثائق على وجه الخصوص:

- خطة عمل عالمية ستلتزم فيها الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بمجالات محددة من الاستراتيجية يمكنها أن تسهم فيها؛

- مجموعة أدوات للتنفيذ لتقديم إرشادات وتوضيحات بشأن المفاهيم والتعاريف الرئيسية الواردة في الاستراتيجية، إضافةً إلى أمثلة عملية ودراسات حالات إفرادية، لمساعدة الجمعيات الوطنية على فهم الاستراتيجية فهما أفضل وترجمتها إلى أفعال بما يتلاءم مع سياق كل جمعية؛
- خطة رصد لقياس التقدم المحرز وتوثيق النتائج والدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وأخيرا، سيكون الفريق القيادي المكلف بالهجرة، بدعم من فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة، مسؤولا عن تجميع التقارير المرحلية الخاصة بتنفيذ استراتيجية الهجرة لإبقاء مجلس المندوبين على علم بالأمر على النحو الواجب.

6) الاستنتاجات والتوصيات

إن اعتماد مجلس المندوبين لأول استراتيجية للحركة الدولية بشأن الهجرة، وهو صميم القرار المقترح، خطوةٌ حاسمة نحو تحقيق منظور موحد ومشاركة مُنسَّقة داخل الحركة بشأن مساعدة المهاجرين وحمايتهم. ففي ظل استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، أصبحت مساهمة الحركة في التصدي للتحديات الناشئة عن الهجرة ذات أهمية بالغة بسبب التزام الحركة الطويل الأمد، ووجودها العالمي على طول مسارات الهجرة، وما تتمتع به من معرفة وخبرات محلية، وما تتّبعه من نهج إنساني قائم على المبادئ.

ويجب الآن إنجاز وثائق التنفيذ لتحويل الاستراتيجية إلى عمل ملموس. وسيؤدي كل من الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة دورا أساسيا فيما هو قادم من تنفيذ للاستراتيجية ورصدها وتقييمها.